الطاحوس معلقا

..وحماد مفندا

حديث ذيابي ياسم

من لديه ملاحظات على أي وزير عليه الذهاب إليه مباشرة مثلما سأذهب لمساءلة الحجرف

عاشور يعلن عن استجواب جديد بلا موعد لوزير التربية

عسكر متحدثا خلال الجلسة

..والخرافي يقدم وجهة نظره

- العدساني: أقارن الكويت بدول الجوار ففي قطر هناك 6 آلاف طلب إسكاني وفي الكويت 106 الآف
- نصف مليون مواطن يعانون من أزمة السكن والحكومة غير جادة وهي من تحتكر الاراضي
- لدينا أكثر من مئة ألف طلب إسكاني والمساحة المستغلة في الكويت 7 في المئة وغير المستغلة 93 في المئة
- الطاحوس: الوزير جعل وزارته عرضة للصفقات السياسية وعاقب الكفاءات فيها

سنة في الخدمة دون ان تأخذ راي المسؤول عنه..ولما طلع توهقوا في الادارة المالية شهرين .. الوزارة توزع الرواتب دون اي خصومات الى ان ردود مرة اخرى.

وقال إن استجوابي هذا لاجل الوطن وليس شخصانيا ، ولم اقدمه لمصالح شخصية أو من اجل شخص بعينه .

وقال: وانا اطالب بلجنة تحقيق في اجتماعات كانت تعقد بمكتبها مع شركة منوتر ورجال اعمال ..وهذا في قضية الملف التنموي ونريد كاميرات مراقبة لمعرفة من التجار الذين كانوا يخططون لخطة التنمية ..واسال الوزيرة ليش كل هذا الحقد على الكويتيين ليش تكرهينهم مو انت كويتية.

وبعد انتهاء خليل ابل من طرح محاور استجوابه ، بدأت الوزيرة ورلا دشتي الحديث للرد على محاور استجوابها .

اكدت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي حرصها على الرد على الاستجواب المقدم من النائب خليل عبدالله لكشف الحقائق وتصحيح المفاهيم الملتبسة حول برنامج عمل الحكومة والملف التنموي واوضاع الموظفين في الامانة العامة للتخطيط.

وقالت الدكتورة دشتي خلال ردها من على منصة الاستجواب ان هناك ما سمته لبسا لدى المستجوب بين مضمون خطة التنمية وبرنامج علم الحكومة الذي يتضمن السياسة العامة والقضايا الرئيسية والاولويات التي تتبناها الحكومة خلال عمرها الدستوري.

وذكرت ان برنامج عمل الحكومة لا يتضمن تفاصيل دقيقة وجداول زمنية فيما تتضمن الخطة التنموية ذلك في وضع المشروعات الرئيسية والجداول الزمنية المصحوبة باليات الرقابة المتابعة.

وبينت ان مجلس الامة اقر في عام 1985 في لجنته التي تعنى بدراسة برنامج عمل الحكومة الفصل بين الخطة التنموية وبرنامج عمل الحكومة مبينة ان المقصود بالبرنامج هو اعداد تصور عام للاهداف التي تسعى الوزارة الجديدة الى تحقيقها والغايات التي تنشدها والخطوط العريضة للسياسة التي تنوي ان تنتهجها دون الدخول في الكثير من التفصيلات والتطرق الى التطبيق العملي.

واستشهدت الوزيرة دشتي بما اورده الخبير الدستوري الدكتور عادل الطبطبائي في كتابه (النظام الدستوري في الكويت) والذي جاء فيه ان « البرنامج يجب الا يتضمن تفاصيل دقيقة وجزئيات متشعبة فليس هذا محور البرنامج الحكومي وانما هو مضمون ومحل خطة التنمية الخاصة بالقطاع النفطي .

وردا على اقوال النائب السابقة اوضحت الوزيرة دشتي ان برنامج عمل الحكومة يتم عبر تكليف مجلس الوزراء للجنة الوزارية في اعداد المنهجية ثم تقر المنهجية وتكلف الامانة العامة للتخطيط والتنمية في اعداد البرنامج مبينة ان الوزارات والهيئات واجهزة الدولة تعقد مشاوراتها مع الامانة وتستوفي النماذج الموحدة ثم تستعرض الامانة هذا البرنامج وتناقشه مع المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ثم يعرض على مجلس الوزراء لاقراره ليحال الى مجلس الامة.

وذكرت ان عدد الاشخاص الذين شاركوا بالامانة العامة فقط في اعداد برنامج عمل الحكومة بلغوا 66 شخصا بذلوا جهدا كبيرا في اعداد البرنامج مضيفة انه لاصحة لاقصاء العاملين في الامانة عن المشاركة في اعداد البرنامج اضافة الى انه تمت الموافقة على صرف مكافاة العاملين في البرنامج.

وافادت بان العناصر المستحدثة في برنامج عمل الحكومة الحالي وخلال عمرها الدستوري تتضمن انشاء 9 شركات يمتلك الشعب الكويتي فيها نسبة 50 في المئة علاوة على ايجاد 77500 الف فرصة عمل وتخصيص 160 الف متر مربع كقسائم للمشروعات الصغيرة وزيادة الطاقة الكهربائية بنسبة 21 في المئة (2930 ميغاواط) وزيادة الطاقة السريرية بنسبة 43 في المئة بواقع 3450 الف سرير.

واوضحت ان البرنامج يتضمن ايضا برنامجا زمنيا للتشريعات المطلوبة والمستهدفة للمؤشرات الدولية كما تضمن وضع هيكلية تنظيمية للمتابعة والتقييم والمساءلة والمحاسبة معربة عن شكرها للمجلس على اجرائه الاستفتاء الخاص باولويات المواطنين.

وعن اشارة النائب المستجوب الى اغفال المشاريع الخاصة بالقطاع النفطي في برنامج عمل الحكومة قالت ان المشاريع النفطية تدخل ضمن تنويع وتنمية الاقتصاد والخصخصة والحفاظ على البيئة مشيرة الى ان جميع استثمارات المشاريع النفطية موجودة ضمن خطة التنمية 2013 2014 ومتوفرة على الموقع الالكتروني للامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

ونفت صحة ما يقال عن اقصاء الكفاءات الوطنية في الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية. واشارت الى بطلان قول النائب انها لم ترسل اي تقرير متابعة للبرنامج موضحة أنها أرسلت الى المجلس المبطل الثاني التقرير نصف السنوي 2012-2013 وتسلمه الأعضاء آنذاك.

هذا، وتباينت رؤى نواب تحدثوا في جلسة المجلس حيال محاور الاستجواب الموجه للوزيرة بين مؤيد ومعارض لاسيما بخصوص «برنامج عمل الحكومة ودولة الرفاه».

وقال النائب جمال العمر مؤيدا لاستجواب النائب خليل عبدالله الموجه للوزيرة ان الدكتورة دشتي «لم تغير نهجها وانه يعرف مقدرتها على لي أعناق الحقائق» مبديا «ثقته بأن المجلس والشعب يعرفان مدى مصداقيتها».

وأضاف النائب العمر ان الوزيرة دشتي «لم تذكر في برنامج الحكومة فرض الضرائب وأن دولة الرفاه لن تستمر وهذا خطأ وأمر بعيد عن الحقيقة» لافتا الى برنامج متلفز قالت خلاله أيضا ان الكويت «قريبا ستعجز وهي تتحدث عن الرفاه الآن».

وأفاد حسب قوله بأن الوزيرة «تتهم الكويتيين بعدم الأمانة فكيف نثق بها» مشيرا الى انها «اتهمت مجلس الامة السابق (المبطل 2) بالكامل وادعت انه من أخرج وثيقة ضد الحراك الشبابي».

ووفقا لما ورد في حديث النائب العمر فإن «الشعب الكويتي كله يشاهد وللأسف أن الوزيرة دشتي عينت عراقيا بدلا من كويتي وهذا أمر غير مقبول».

وأضاف ان مجلس الامة «تواجد هنا للانجاز بينما الوزيرة دشتي لا تعمل وهناك المئات من الشكاوى ضدها والموظفون لديها قد خرجوا ضدها كثيرا» مشيرا الى أن «أسلوبها مع الأسف مدمر للكويت» على حد تعبيره.

من جانبه قال النائب صالح عاشور بصفته معارضا للاستجواب ان هذا الاستجواب «فيه جانب سياسي واضح وجانب فني تم تقنيده بالكامل» واصفا كل ما قيل في الجانب الفني للاستجواب بانه «كلام عام وانشائي».

وتساءل النائب عاشور «هل يجوز تقديم استجواب قبل مناقشة البرنامج الحكومي وبرنامج خطة التنمية في المجلس» مضيفا أن «كل ما في الموضوع هو تصفية حسابات».

وأضاف ان النواب المؤيدين لهذا الاستجواب «كانوا معارضين لاستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء قبل أسبوعين عن برنامج عمل الحكومة وقبلوا بشطب الاستجواب وهذا يكشف التناقض الواضح».

وذكر أن السياسة العامة للدولة «هي مسؤولية رئيس مجلس الوزراء وليست مسؤولية الوزيرة دشتي» مضيفا ان المؤيدين «يقولون بأن الخطة ليس فيها مشاريع نفطية وهي مسؤولية وزير النفط».

وبين النائب عاشور أن عدد العراقيين المعينين في وزارات الدولة يبلغ 164 شخصا وهناك 100 الف موظف غير كويتي في جميع الوزارات لافتا الى أن برنامج عمل الحكومة الحالي وللمرة الاولى يوفر 77 الف فرصة عمل وظيفية وتصدرت فيها تسعة مشاريع تنموية كما يحتوي على جداول زمنية للمشاريع.

من جهتها قالت النائبة معصومة المبارك بصفتها مؤيدة للاستجواب ان الوزيرة دشتي لم تحدث أي نقلة نوعية لوزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية «حيث انها المعني الاول والمسؤولة عن التنسيق والمتابعة لبرنامج عمل الحكومة وخطة التنمية».

وانتقدت النائبة معصومة برنامج عمل الحكومة للسنوات الاربع المقبلة معتبرة «ان البرنامج تكرار لما جاء في برنامج عمل الحكومة لعام 2009» متسائلة عن فائدة التكرار «والعودة الى الوراء دون أي تقدم أو تطور».

واستغربت «غياب وعدم وجود دور لأمين عام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور عادل الوقيان» معتبرة انه «ابعد بقرار من الوزيرة دشتي بسبب خلاف معها».

ومضت قائلة «اذا كان الدكتور الوقيان مقصرا فيجب على الوزيرة أن تحاسبه لأنه من غير المقبول العمل الاقصائي للموظفين» داعية الى ضرورة أن تكون علاقة الوزير بالموظفين جيدة «وليست تصادمية لأن الوزير غير دائم في حين أن الموظفين هم الدائمون».

من ناحيته اعتبر النائب عبدالله التميمي بصفته معارضا للاستجواب ان الاستجواب مخالف للدستور مبديا خشيته من أن تكون الوزيرة دشتي «كبش فداء».

وقال النائب التميمي ان هناك خططا سنوية لمدة أربع سنوات ويتم من خلالها اعداد برنامج عمل الحكومة مؤكدا ان وزيرة التنمية تتحمل الخطة التنموية «ولكن لا تتحمل برنامج عمل الحكومة لأن كل وزير يتحمل المشاريع التابعة لوزارته أو الجهات التابعة له».

وذكر ان وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية دشنت موقعا حكوميا الكترونيا يبين مشاريع الخطة الحكومية ومبالغ تكلفتها لكن المشكلة تكمن في وجود تقصير حكومي في الترويج والتسويق لهذا الموقع في الشارع الكويتي.

وفي الاستجواب الثاني والمقدم من النائب رياض العدساني لوزير الدولة لشؤون الاسكان سالم الاذينة ان برنامج عمل الحكومة يتضمن 36 الف وحدة سكنية أي سيوفر تسعة آلاف وحدة سكنية في السنة «الا أن ذلك لن يحل المشكلة الاسكانية» متسائلا عن سياسة الدولة لحل المشكلة التي يعانيها المواطنون.

وأضاف النائب العدساني خلال مناقشة الاستجواب أن قانون الرعاية السكنية نص على توفير الرعاية السكنية للمواطن بمدة لا تزيد على خمس سنوات لافتا الى أن المواطن ينتظر الآن لمدة 15 سنة حتى يحصل على سكن.

وذكر ان المساحة المستغلة في الكويت تمثل ما نسبته 7 بالمئة فقط «أي أن ما نسبته 93 بالمئة من الاراضي غير مستغل» ورأى أن الأزمة «مفتعلة اضافة الى الأراضي المحتكرة بوضع اليد».

وبين أن برنامج عمل الحكومة لم يأت بحل متكامل للقضية الاسكانية مستعرضا احصائيات بعدد الطلبات الاسكانية القائمة وتخطت ال 106 آلاف طلب اسكاني حتى الآن «و الطلبات الاسكانية في ازدياد مستمر».

وقال ان قانون رقم 50 لسنة 2010 يقضي بأن تلتزم المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة بأن تعمل على توفير أراض تكفي لاقامة عدد من المدن السكنية لا يقل عددها عن عشر مدن ولا تقل عن 200 ألف وحدة سكنية «وهذا القانون أوقف ولم يتم العمل به».

وأشار النائب العدساني الى أن البعض «يطرح زيادة بدل الايجار كحل الا ان هذه الزيادة ستذهب الى المؤجر ولا يستفيد منها المواطنون» مبينا انه «لدى مقارنة الكويت بالدول المشابهة لنا بالثروة والمساحة فسنجد فارقا واضحا بين عدد طلبات الاسكان المنتظرة لدينا ولديهم».

وذكر أن عدد الوحدات السكنية التي تملكها المؤسسة العامة للرعاية السكنية يبلغ 168,4 الف وحدة سكنية «موزعة على 52 الف وحدة في مدينة شمال المطلاع و 22 الف وحدة في ضواحي المطلاع و 52 الف وحدة في شمالي الصبية بينما هناك 35 الف وحدة في مدينة الخيران و 7400 وحدة في غرب منطقة عبدالله المبارك».

وقال ان الشباب الكويتي محبط من سياسة حل هذه الازمة مستائلا اذا كانت القضية الاولى «فلماذا لا يتم تسكين المناصب القيادية الشاغرة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية» كما تساءل عن سبب الغاء مجموعة من القرارات المتعلقة بتشكيل فريق عمل للخطة الاسكانية اضافة الى عدم استدعاء المدير العام للمؤسسة المستقيل لمعرفة أسباب استقالته.

وبين النائب العدساني ان هناك العديد من الاراضي الفضاء غير المستغلة «أما حجة وجود حقول نفطية فهي محددة في أماكن معينة والاراضي الفضاء أكثر واكبر من الحقول النفطية».

ورأى ان الحكومة «تطلب مجموعة من التشريعات القانونية للقضية الاسكانية بينما هي نفسها تعطل القوانين التي تصدرها بهذا الشان كالقانون المتعلق بالسماح للقطاع الخاص باستصلاح الاراضي والمساهمة في بناء الوحدات السكنية لصالح المؤسسة».

وأضاف «ان وزير الاسكان يقول بان لديه 38 الف وحدة سكنية بينما هناك 168 الف وحدة سكنية أعلن عنها فلماذا لا يتم توزيعها كلها» مشيرا الى أن أسعار الاراضي والبيوت «في ارتفاع حيث يصل سعر البيت بمساحة 400 متر مربع الى ما يقارب 400 الف دينار ما يتخطى قدرة المواطن البسيط على الشراء».

وبين ان المقارنة بين أسعار المنازل في الكويت مع مثيلاتها في بعض الدول كامريكا وبريطانيا ومنطقة مكة المكرمة في السعودية «غير عادلة بسبب اغفال أن هناك أسعارا معقولة في مثل هذه الدول بحيث يستطيع الأفراد شراءها بينما الأسعار في الكويت دائما في ارتفاع».

من جانبه، قال الوزير الأذينة: رغم عدم دستورية محورين صعدت لأهمية القضية وساضع رؤيتي لحل الأزمة المتراكمة منذ سنوات طويلة وإن لم استطع حلها فساعتذر وأقدم استقالتي.

جانب من الجلسة

دميثير متحدثا